

العدالة المكانية

الأسس ، المفهوم وجذوره

<https://just-city.org/team/spatial-justice>

ترجمة بتصرف

أ.د. مضر خليل عمر

رغم أن هذا التعبير قد يبدو غير مألوف للوهلة الأولى، إلا أن "العدالة المكانية" تُعد وسيلة لفهم العدالة الاجتماعية من منظور مكاني أو إقليمي. وهي تركز على رؤية أنطولوجية (وجودية) تعد المكان كياناً يتشكل بفعل العلاقات الاجتماعية ويساهم في تشكيلها في آن واحد؛ وبعبارة أخرى، فإن الترتيبات المكانية والتكوينات الإقليمية تشكل العمليات الاقتصادية والسياسية والثقافية وتتشكل بفعلها في الوقت ذاته. ومن ثم، يؤدي التنظيم المكاني للمدن والأقاليم والمناطق دوراً فاعلاً في توليد التفاوت أو التخفيف من حدته.

كان إدوارد سوجا (Soja, 2010) من أوائل المدافعين عن هذا المفهوم وأكثرهم تأثيراً، حيث يؤكد أن العدالة المكانية: "تسعى إلى تعزيز أشكال أكثر تقدّمية وتشاركية من الممارسات السياسية الديمقراطية والعمل الاجتماعي، وتقديم أفكار جديدة حول كيفية حشد ائتلافات متماسكة واتحادات إقليمية تضم نشطاء اجتماعيين من القواعد الشعبية والحفاظ على استمراريتها. فالعدالة المكانية، بهذا المعنى، ليست بديلاً عن العدالة الاجتماعية أو الاقتصادية أو غيرها من أشكال العدالة، بل هي وسيلة للنظر إلى العدالة من منظور مكاني نقدي". تمثلت الحجة الرئيسية لسوجا (Soja) في أن البعد المكاني للعدالة (أو غيابها) يؤثر في المجتمع والحياة الاجتماعية بقدر ما تشكل العمليات الاجتماعية جغرافية العدالة (أو غيابها). وتُرسخ عملية التشكل المتبادل هذه بين المكان والمجتمع مفهوم "العدالة المكانية" بكونها بُعداً ضرورياً لأي تصور أوسع للعدالة.

وينبع هذا الفهم للعدالة من تحوّل أنطولوجي في العلوم الاجتماعية ينظر إلى المكان بوصفه بُعداً فاعلاً ومُشكّلاً للحياة الاجتماعية؛ إذ يستند هذا الفهم إلى أفكار هنري لوفيفر (Henri Lefebvre)، الذي جادل في عمله الرائد "إنتاج المكان" (Lefebvre, 1974) (The Production of Space) "بأن المكان يُنتج اجتماعياً من خلال التفاعل بين الممارسات المكانية، والتمثيلات، والتجارب المعاشة. وقد طوّر هذا التصور لاحقاً على يد مفكرين مثل دورين ماسي- (Massey, 2005) (Doreen Massey) التي صاغت مفهوم المكان كبناء علائقي وديناميكي تشكّله القوى والحركة والترابط- وإدوارد سوجا (Soja, 1989, 2010) -الذي طرح فكرة "التحوّل المكاني"، والمقصود بها الإقرار بأن البعد المكاني جوهرى لفهم العلاقات الاجتماعية والعدالة وتنظيم السلطة. في هذا السياق، تبرز "العدالة المكانية" بوصفها بحثاً في كيفية عكس الترتيبات المكانية للتفاوتات الاجتماعية وإعادة إنتاجها، وكيفية إعادة تشكيلها بما يتيح أشكالاً أكثر عدلاً وديمقراطية للتعايش

البعد المكاني للعدالة الاجتماعية

تظل العدالة الاجتماعية واحدة من أكبر التحديات العالمية في عصرنا الراهن؛ إذ يؤدي تزايد التفاوت إلى تآكل نسيج المجتمعات، وتقويض الثقة في الحكومات، وتأجيج العنف والتطرف، وزعزعة الأسس التي تقوم عليها الديمقراطية. (Piketty, 2014; Wilkinson & Pickett, 2019) كما أن اتساع الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، والفصل المكاني، وعدم تكافؤ فرص الحصول على المنافع العامة، كلها عوامل تهدد الاستدامة الحضرية -عندما تُفهم هذه الاستدامة بمفهومها الشامل الذي يجمع بين الأبعاد الاجتماعية

والاقتصادية والبيئية. وكما جاء في مقولة جون رولز الشهيرة في كتابه "نظرية في العدالة" (1971): "العدالة هي الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية، تماماً كما أن الحقيقة هي الفضيلة الأولى لأنظمة الفكر. فالنظرية - مهما بلغت من البراعة والإيجاز - يجب رفضها أو تعديلها إذا كانت غير صحيحة؛ وبالمثل، فإن القوانين والمؤسسات - مهما كانت كفوة ومُحكمة التنظيم - يجب إصلاحها أو إلغاؤها إذا كانت جائرة". وعليه، لا يمكن الحكم على الحوكمة الحضرية والمجالية استناداً إلى معايير الكفاءة أو المخرجات الاقتصادية فحسب؛ بل يجب تقييمها أيضاً بناءً على كيفية توزيعها لأعباء الحياة الجماعية ومنافعها. وعندما نتأمل تجلّي العدالة في الحيز المكاني — أي كيف يعيد الشكل الحضري والبنية التحتية واستخدامات الأراضي إنتاج الامتيازات أو الإقصاء — يصبح مفهوم "العدالة المكانية" أمراً لا غنى عنه.

واستناداً إلى الأدبيات المذكورة وغيرها، يُصاغ مفهوم العدالة المكانية هنا من خلال ثلاثة أبعاد مترابطة:

عدالة التوزيع: وتتعلق بالتوزيع المكاني لأعباء ومنافع التفاعل البشري في المدن والمجتمعات.

عدالة الإجراءات: وتتعلق بمدى الإنصاف في عمليات صنع القرار والحوكمة التي تشكّل البيئة المبنية.

عدالة الاعتراف: وتتعلق بالإقرار بالهويات الفردية والجماعية والخبرات والمسارات والتعبيرات الثقافية واحترامها، وهي العوامل التي تحدد معايير الإدماج أو التهميش.

وتُشكّل هذه الأبعاد الثلاثة إطاراً تحليلياً ومعياريّاً موحداً لفهم الكيفية التي يؤدي بها الحيز المكاني دور الوسيط في تحقيق العدالة.

عدالة التوزيع

تُعنى العدالة المكانية التوزيعية بكيفية توزيع أعباء الحياة الجماعية ومنافعها من منظور جغرافي. وتتحقق هذه العدالة من خلال التخصيص العادل للمنافع العامة والمرافق والموارد والخدمات، وضمان فرص الوصول إليها بشكل منصف في جميع أنحاء المدينة أو الإقليم. تتحقق العدالة المكانية التوزيعية عموماً عبر آليات التخطيط المكاني، وسياسات الأراضي، والاستثمار في البنية التحتية؛ وهي آليات تحدد كيفية تخصيص الموارد والفرص والخصائص البيئية وإتاحتها عبر المناطق المختلفة. وتُشكّل هذه الآليات جغرافية الحياة اليومية: أماكن السكن والعمل والاستهلاك، وأنماط التنقل، والخدمات المتاحة، مما يؤثر بدوره على الحراك الاجتماعي والرفاه. (Fainstein, 2010; Harvey, 2012)

تنطوي قرارات التخطيط والحوكمة المتعلقة بالإسكان والنقل والتعليم والرعاية الصحية والمساحات العامة حتماً على خيارات توزيعية، سواء كانت صريحة أو ضمنية. وتلعب لوائح تقسيم المناطق (التنظيم العمراني)، والتحويلات المالية، وأولويات الاستثمار دوراً في تحديد من يستفيد من التنمية الحضرية ومن يتحمل تكاليفها. (Marcuse, 2009) وعندما تحابي هذه القرارات المكانية بشكل منهجي مناطق أو فئات سكانية محددة - غالباً بناءً على الطبقة الاجتماعية أو العرق أو وضع المواطنة - فإنها تعيد إنتاج الظلم الهيكلي وتعمّق التفاوت المكاني. في المقابل، تتسم المدينة العادلة توزيعياً بأن سياساتها وتصاميمها المكانية تستند إلى مبادئ التوفير المنصف للمنافع العامة وإعادة التوزيع الديمقراطي للفرص المكانية. ويتطلب ذلك إدراك أن العدالة لا تتحقق بمجرد المعاملة المتساوية، بل عبر ترتيبات منصفة تعالج مظالم الماضي وتراعي الاحتياجات المتنوعة داخل النسيج الحضري. (Young, 1990)

ومع تزايد إدراك البشر لترابطهم مع أنظمة الكوكب، تتداخل العدالة المكانية التوزيعية مع العدالة البيئية؛ وهي المبدأ القائل بضرورة معاملة جميع الأفراد والمجتمعات بإنصاف فيما يتعلق بتوزيع المنافع والأعباء البيئية، بغض النظر عن العرق أو الدخل أو الخلفية الاجتماعية. (Bullard, 2000; Schlosberg, 2007) وقد برز مفهوم العدالة البيئية لمواجهة تعرض الفئات المهمشة بشكل غير متناسب للمخاطر البيئية، ولتعزيز

مستقبل مستدام وشامل للجميع. ومع ذلك، تتجاوز العدالة المكانية نطاق العدالة البيئية؛ فهي توفر إطاراً أوسع لتحليل كيفية توزيع الترتيبات المكانية - ليس فقط للمخاطر البيئية، بل أيضاً للفرص الاجتماعية - مثل فرص الحصول على السكن ووسائل النقل والتعليم والمساحات العامة وغيرها. فعلى سبيل المثال، يؤدي التركيز غير المتكافئ للثروة والبنية التحتية في أحياء محددة من مدن مثل لندن أو بانكوك أو ساو باولو إلى تركيز مزايا هيكلية لصالح فئات معينة، بينما يهمل فئات أخرى. (Fainstein, 2010; Harvey, 2012) ومن ثم، تقتضي العدالة المكانية أن يعالج التخطيط والتصميم الحضريان الأبعاد الجغرافية الهيكلية لعدم المساواة، بدلاً من التعامل مع الحيز المكاني بوصفه "مسرحاً" محايداً للحياة الاجتماعية.

عدالة الإجراء

تكمن العدالة -أو غيابها- أيضاً في كيفية إنتاج الحيز المكاني، والتفاوض بشأنه، وإدارته. وتُعنى العدالة الإجرائية بمدى الإنصاف والشمولية في عمليات التخطيط والتصميم واتخاذ القرار التي تشكل البيئة المبنية (Innes & Booher, 2004; Young, 1990). يُعد "مثلث الحوكمة" أداة مفيدة لفهم هذه الديناميكيات؛ إذ يمثل التفاعلات بين ثلاث مجموعات رئيسية في المجتمع: القطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. وتُفهم هذه المجموعات بوصفها مجالات مجتمعية واسعة تتسم بأشكال متباينة - وإن كانت مترابطة - من حيث السلطة والدوافع والمسؤولية. يعمل القطاع العام من خلال السلطة واللوائح التنظيمية، وتُناط به مهمة حماية المصلحة العامة وضمان المساواة. أما القطاع الخاص فيحركه في المقام الأول السعي نحو الربح والابتكار، ويُشكّل التنمية الحضرية عبر الاستثمار والإنتاج والتبادل السوقي. وفي المقابل، يجسد المجتمع المدني العمل الجماعي والتضامن الاجتماعي والمشاركة المدنية، ويشمل المنظمات المجتمعية والحركات الاجتماعية والشبكات غير الرسمية التي تعبر عن الاحتياجات والتطلعات العامة (Healey, 2006; Ostrom, 1990).

تعمل هذه العلاقات من خلال مؤسسات رسمية وأخرى غير رسمية. تشمل المؤسسات الرسمية القوانين المدونة والسياسات والأطر الإدارية التي تحكم عمليات التخطيط وتوزيع الموارد. وفي المقابل، تتضمن المؤسسات غير الرسمية الأعراف الاجتماعية والتقاليد والممارسات الثقافية التي يجري من خلالها التعاون والتنازع في الحياة اليومية. وتُعرّف المؤسسات غير الرسمية -وفقاً للنظريات التي وضعتها إيلينور أوستروم (1990)- بأنها قواعد غير مكتوبة وأعراف اجتماعية وممارسات مجتمعية توجّه السلوك وتعزز التعاون. وتشكل هذه المؤسسات مجتمعةً "البيئة المؤسسية للحوكمة"، حيث تحدد كيفية التفاوض بشأن القرارات المكانية وتنفيذها والاعتراض عليها عبر مختلف المستويات والنطاقات (North, 1990). غير أن هذه العلاقات غالباً ما تتسم بعدم التوازن؛ ففي سياقات عديدة، يهيمن إما القطاع العام أو القطاع الخاص، مما يؤدي إلى تهميش المجتمع المدني واستبعاد معظم المواطنين من المشاركة الفعالة. وتؤدي أوجه عدم التكافؤ هذه إلى تشويه الحوكمة، وحصر سلطة اتخاذ القرار في مؤسسات تكنوقراطية أو مؤسسات تحركها قوى السوق، وتقيد المداولات الديمقراطية (Healey, 1997; Purcell, 2009).

لقد تناول منظرو التخطيط النقدي والتواصلي مسألة عدم تكافؤ القوى في مجال التخطيط بشكل مستفيض. فقد بحث أكاديميون -مثل باتسي هيلي (1997)، وجون فورستر (1999)، وبنيت فليفيرج (1998)- في كيفية تحول المعرفة والخطاب إلى أدوات للسلطة، مما يحدد المصالح التي يتم إبرازها وإضفاء الشرعية عليها عند اتخاذ القرارات المكانية. تدعو نظرية "التخطيط التعاوني" لهيلي إلى إنشاء ساحات مؤسسية تتيح للجهات الفاعلة المتنوعة التداول على قدم المساواة، في حين يركز فورستر على دور المخطط كوسيط يبسر "العقلانية التواصلية" وسط أوجه عدم المساواة الهيكلية. أما نهج "التخطيط القائم على الحكمة

العملية (phronetic planning) "لدى فليفيبرج -المستند إلى أفكار فوكو- فيؤكد أن التخطيط ليس محايداً أبداً، بل هو متجذر دائماً في علاقات القوة ومنطق السيطرة. وتلتقي هذه الرؤى عند حقيقة مفادها **أن عمليات التخطيط يجب أن تتصدى بفاعلية للهيمنة السائدة من خلال إعلاء أصوات الفئات المهمشة وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة.**

تقدم شانتال موف (2000، 2005) منظوراً آخر لهذه المسألة، إذ تتحدى المثّل العليا للتخطيط التواصل التي تسعى للوصول إلى إجماع. فبالنسبة لموف، يتسم المجال العام الديمقراطي بطبيعة "صراعية" (agonistic)؛ فهو ساحة للتنافس بين خصوم شرعيين وليس مجرد مساحة للتوصل إلى إجماع تكنوقراطي. وترى موف أن اختلالات موازين القوى لا يمكن القضاء عليها عبر الحوار، بل يجب الاعتراف بها والتفاوض بشأنها وإعادة صياغتها من خلال النضال الديمقراطي. ومن هذا المنطلق، تعتمد الديمقراطية العادلة والتعددية على استدامة الصراع البناء بدلاً من قمعه. وقد وسّع منظرو "التخطيط الصراعي" -مثل بلوجر (2004) وهيلير (2003)- نطاق أفكار موف لتشمل السياقات الحضرية، مقترحين أن يعمل المخططون كميسرين للاختلاف، بحيث يوفر ساحتين مكانية ومؤسسية تتيح التعبير عن الاختلافات بأمان وبشكل بناء.

وعليه، تشير "العدالة الإجرائية" إلى الإنصاف في إجراءات التفاوض واتخاذ القرار؛ فالعمليات التخطيطية التي تتسم بالشفافية والمشاركة والمساءلة هي الأكثر ترجيحاً لتحقيق نتائج عادلة مقارنةً بتلك التي تستبعد صوت الجمهور. تعزز المشاركة الشرعية والإنصاف من خلال دمج أشكال متنوعة من المعرفة - بما في ذلك الخبرات المحلية والعملية - في عملية صنع القرار (Booher & Innes, 2002; Forester, 1999; Innes & Booher, 2004). وتجد هذه الرؤية دعماً قوياً في "النظرية التواصلية"، المعروفة أيضاً باسم "الديمقراطية التداولية". إذ تؤكد هذه النظرية - التي طورها الفيلسوف يورغن هابرماس (2015) - أن الحوكمة الديمقراطية الفعالة تعتمد على حوار مفتوح وشامل يجمع بين المواطنين والسلطات؛ فالمدولة العقلانية، التي يتبادل فيها المشاركون المعلومات ويبررون ادعاءاتهم استناداً إلى العقل، تُفضي إلى قرارات مشروعة ومبنية على معرفة أعمق (Habermas, 1996). وهكذا، تقدم النظرية التواصلية عدة مبررات للمشاركة العامة:

الاستدلال الشامل: يمتلك كل مواطن قدرات عقلانية ورؤى ذات صلة يمكن أن تساهم في صنع القرار العام. ومن خلال المداولات المفتوحة، يستطيع الأفراد التفكير بشكل جماعي وتبادل وجهات نظر قد يغفل عنها صناع السياسات. (Dryzek, 2002)

الشرعية المستمدة من الموافقة: في المجتمعات الديمقراطية الحقيقية، تنبع الشرعية من موافقة المحكومين. وتكتسب مخرجات السياسات شرعية أكبر عندما يؤمن المواطنون بأن أصواتهم قد سُمعت وأُخذت بالحسبان. (Habermas, 1996).

دمج المعرفة الضمنية: يمتلك المواطنون معرفة محلية وتجريبية حول حياتهم قد يفتقر إليها الخبراء؛ لذا فإن دمج هذه المعرفة يعزز من ملائمة السياسات وجودتها (Forester, 1999).

إعادة توزيع السلطة: توفر المشاركة منصةً للجماعات المهمشة لإيصال أصواتها وضمان أخذ احتياجاتها وتطلعاتها في الحسبان. وتشكل المشاركة المؤسسية نوعاً من "المساحات المدعوة" (invited spaces) لممارسة المواطنة، مما يساعد في مواجهة أوجه عدم المساواة الهيكلية (Miraftab, 2004). كما تشير ميرافتاب أيضاً إلى "مساحات المواطنة المبتكرة" (invented spaces of citizenship)، حيث ينتزع المواطنون حقهم في المواطنة من خلال ممارسات مكانية تمردية.

التعلم الاجتماعي: تعزز المداولات المسؤولية المدنية وتقوي الثقافة الديمقراطية من خلال إشراك المواطنين في عمليات التفكير الجماعي (Innes & Booher, 2018).

التعامل مع الصراع: استناداً إلى مساهمات "موف" (Mouffe) وآخرين، لا ينبغي للمشاركة الديمقراطية أن تقتصر على تيسير الحوار فحسب، بل يجب أن تخلق أيضاً مساحات مشروعة للاختلاف والمنافسة والمعارضة. ومن منظور "الصراع التنافسي البناء" (agonistic perspective)، يُعد الصراع سمة متأصلة في المجتمعات التعددية، ويمكن أن يصبح قوة دافعةً للإيجابية إذا ما تم توجيهه عبر المؤسسات الديمقراطية (Hillier, 2003; Mouffe, 2005). وعليه، لا ينبغي أن تهدف عمليات التخطيط إلى القضاء على الصراع عبر التوافق، بل إلى تحويل العداء الصدامي إلى صراع تنافسي قائم على الاحترام المتبادل، حيث يمكن للمصالح المتعارضة أن تتواجه دون اللجوء إلى الإقصاء أو العنف.

لا تدعو النظرية التخطيطية التواصلية إلى الديمقراطية المباشرة أو رفض المعرفة المتخصصة؛ بل تسعى إلى تحقيق توليفة حوارية تتكامل فيها الخبرة الفنية مع التفكير العام لإنتاج مخرجات تتسم بالشرعية والشمولية. وبناءً على ذلك، فإن مفهوم العدالة الإجرائية يتجاوز مجرد المشاركة ليشمل الشفافية والمساءلة والاستجابة. يقتضي الأمر اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الأراضي والإسكان والبنية التحتية والتحول الحضري بأساليب تحترم تعددية الأصوات وتقر بالترباط بين المجتمع والبيئة.

لقد فرض الانهيار البيئي على البشرية تحديات جديدة تعيد تشكيل مشهد الحوكمة والعدالة بشكل جذري. فمن ناحية، تكشف أزمة المناخ المتسارعة وفقدان التنوع البيولوجي والتدهور البيئي عن عجز النظم السياسية والاقتصادية الراهنة عن العمل في إطار الحدود الآمنة للكوكب (Rockström et al., 2009; Steffen et al., 2015). وقد أدى ذلك إلى ظهور موجة جديدة من برامج "التحديث البيئي" و"النمو الأخضر"، التي غالباً ما تعزز أشكال الحوكمة التكنوقراطية ونفوذ الشركات تحت ستار الاستدامة. ومن ناحية أخرى، حفزت هذه الأزمات حركات تنادي بالديمقراطية البيئية والعدالة الكوكبية، وتدعو إلى إعادة النظر في علاقات القوة لتتجاوز النطاق البشري، مع الاعتراف بالفاعلية (أو القدرة على التأثير) للكائنات غير البشرية، والمسؤولية تجاه الأجيال المتعاقبة، وضرورة وجود تمثيل مؤسسي للكوكب ذاته (Dryzek & Pickering, 2018; Latour, 2017).

وفي ظل هذا النموذج الناشئ، يتعين على التخطيط أن يوازن بين ضرورة اتخاذ إجراءات بيئية عاجلة وبين متطلبات الشرعية الديمقراطية، لضمان ألا تؤدي عمليات التحول نحو الاستدامة إلى إعادة إنتاج أوجه عدم المساواة القائمة. وتتمثل المهمة في إرساء نظم للحوكمة تتسم بالمسؤولية البيئية والعدالة الاجتماعية في آن واحد، بحيث يتعزز بقاء الكوكب والكرامة الإنسانية كل منهما بالآخر بدلاً من تقويض أحدهما للآخر. وتتزايد في الرؤى المعاصرة للحوكمة النظرة إلى الكوكب والأجيال القادمة بكونهم أطرافاً معنية؛ ورغم أنهم لا يستطيعون التعبير عن أنفسهم مباشرة، إلا أنه لا بد من تمثيل مصالحهم ضمن هياكل الحوكمة، وذلك من خلال آليات المناصرة والتنظيم والمسؤولية الأخلاقية (Jonas et al., 2011).

عدالة الاعتراف

تُركّز "عدالة الاعتراف" (أو عدالة الإقرار بالهوية) على الإقرار بالهويات الفردية والجماعية والاعتراف بصحتها واحترامها، وكذلك احترام التجارب والمسارات والتعبيرات الثقافية المرتبطة بها. وهي تتناول قضايا التمييز والتمثيل المشوّه التي عانت -وما تزال تعاني- منها مجموعات محددة داخل المجتمع (Fraser, 2000; Honneth, 2015; Pada, 2017; Taylor, 1992). ففي حين تُعنى "العدالة التوزيعية" بتخصيص الموارد، وتُعنى "العدالة الإجرائية" بإنصاف عمليات اتخاذ القرار، فإن "عدالة الاعتراف" تتناول

الأبعاد الرمزية والثقافية للعدالة؛ إذ تؤكد أن تحقيق علاقات اجتماعية عادلة أمرٌ متعذرٌ دون الإقرار بالاختلاف والكرامة والشعور بالانتماء. في جوهرها، تتجاوز عدالة الاعتراف مسألة التوزيع المادي للسلع والموارد لثُسائل الكيفية التي يتم بها الحط من قيمة مجموعات معينة أو تهْميشها وإقصاؤها عن الأنظار (جعلها غير مرئية) بفعل المعايير الثقافية السائدة. وهي تستند بشكل كبير إلى نظريات "التقاطعية" (intersectionality)، التي تدرك كيف تتشابك محاور الهوية المتعددة -مثل العرق، والنوع الاجتماعي، والطبقة، والميول الجنسية، والقدرات الجسدية، وغيرها- لتشكيل تجارب الامتياز والقمع (Crenshaw, 1991).

الأبعاد الرئيسية لعدالة الاعتراف

الاعتراف بالهوية: الإقرار بهويات الأفراد والمجموعات والاعتراف بصحتها، ولا سيما تلك الفئات التي تعرضت تاريخياً للقمع أو الإقصاء على أساس العرق، أو الإثنية، أو النوع الاجتماعي، أو الميول الجنسية، أو الدين، أو الإعاقة، أو غيرها من السمات. (Taylor, 1992)

الاعتراف الثقافي: تُمثّل التعبيرات والتقاليد والممارسات الثقافية المتنوعة، وضمان عدم طمس تراث الأقليات أو الشعوب الأصلية أو إخضاعه لهيمنة الثقافات السائدة. (Young, 1990)

الاعتراف التاريخي: مواجهة الآثار المستمرة للمظالم التاريخية -مثل الاستعمار، والعبودية، والتهجير القسري، والفصل العنصري- ومعالجتها، حيث تظل هذه الآثار قائمة وتتجلى في أشكال من التفاوت المكاني (Mignolo, 2011).

التمثيل: ضمان إشراك جميع الفئات الاجتماعية - ولا سيما تلك التي عانت من التهميش تاريخياً - بشكل مشروع في عمليات صنع القرار السياسي والاجتماعي والمؤسسي. ويتعلق هذا البعد من أبعاد العدالة بتحديد من يُعترف به كمشارك كامل في المداولات العامة، ومن تشكّل احتياجاته ووجهات نظره المخرجات الجماعية. ووفقاً لمصطلحات نانسي فريزر (Fraser, 1999, 2000)، يشير هذا المفهوم إلى تحقيق "تكافؤ المشاركة" في المجال السياسي من خلال تصحيح مظالم سوء التمثيل أو الإقصاء أو الحرمان من الصوت السياسي.

الاحترام والكرامة: صون احترام الأفراد والمجموعات بغض النظر عن مكانتهم الاجتماعية. فالكرامة ليست مجرد فضيلة أخلاقية أو نفسية، بل هي حالة اجتماعية تدعمها ترتيبات مؤسسية تؤكد مكانة الأفراد كنظرء في الحياة العامة. وفي سياق طرح فريزر (Fraser, 2000)، يُعد الاعتراف بالكرامة عنصراً جوهرياً في "تكافؤ المشاركة"، أي قدرة جميع أفراد المجتمع على التفاعل بصفتهم متساوين. وفي المقابل، يشكل "سوء الاعتراف" - الذي يتجلى في عدم الاحترام أو التبعية الاجتماعية - ضرباً من ضروب الظلم التي تعيق المشاركة المتكافئة في الحياة الجماعية.

تُشكل "عدالة الاعتراف"، كما صاغتها نانسي فريزر، جزءاً من تصور لها للعدالة ذي الأبعاد الثلاثة، والذي يشمل: إعادة التوزيع (الاقتصادي)، والاعتراف (الثقافي)، والتمثيل (السياسي). وبالنسبة لفريزر، فإن الغاية القصوى للعدالة هي "تكافؤ المشاركة"، وهي الحالة التي يمكن فيها لجميع الأفراد التفاعل كنظرء في الحياة الاجتماعية (Fraser, 2010). ومن هذا المنظور، لا تقتصر العدالة المكانية على إعادة التوزيع المادي والإنصاف الإجرائي فحسب، بل تتطلب أيضاً الاعتراف بتعددية طرق استيطان المكان وإنتاجه. إذ ينبغي الاعتراف بالممارسات والمطالب المكانية للفئات المهمشة - سواء كانوا من سكان المستوطنات غير الرسمية، أو المهاجرين، أو مجتمعات السكان الأصليين - بكونها إسهامات مشروعة في الحياة الحضرية. كما

تتقاطع عدالة الاعتراف مع النظرية التواصلية؛ نظراً لأن الحوار الحقيقي يعتمد على إشراك منظومات معرفية وتجارب متنوعة. فالفشل في الاعتراف بالاختلاف يفقر المداولات ويكرّس هيمنة الأقوى. ومن ثم، فإن الاعتراف ليس مجرد إجراء رمزي، بل هو شرط مسبق للديمقراطية الفعالة والحوكمة العادلة.

الترابط بين الأبعاد الثلاثة

تتميز العدالة التوزيعية، والعدالة الإجرائية، وعدالة الاعتراف بكونها مترابطة وتعزز بعضها البعض؛ إذ لا يمكن تحقيق الإنصاف التوزيعي دون إجراءات عادلة واعتراف بالاختلاف، كما تفقد العدالة الإجرائية معناها في ظل استمرار التفاوتات الهيكلية، ويظل الاعتراف -رغم أهميته الحيوية- ناقصاً ما لم يقترن بتغييرات مادية ومؤسسية لتجنب الاكتفاء بمجرد إجراءات صورية أو رمزية (Fraser, 2010; Soja, 2010). وهكذا، تعمل العدالة المكانية كإطار تشخيصي وتوجيهي في آن واحد؛ فهي تتيح للباحثين والممارسين -من منظور تحليلي- كشف الكيفية التي تعيد بها التكوينات المكانية إنتاج التفاوت. ومن منظور معياري، تقدم العدالة المكانية مبادئ لتحويل هذه التكوينات عبر الحوكمة الديمقراطية، والتوزيع العادل، والاعتراف الشامل. وفي "مركز المدينة العادلة (TU Delft)"، لا يُنظر إلى العدالة المكانية بوصفها مثلاً مجرداً، بل كإطار تقييمي قابل للتطبيق العملي؛ إذ يوجه هذا الإطار عمل المخططين والمصممين وصنّاع السياسات في تشخيص مظاهر الظلم وتصميم تدخلات تجعل المدن أكثر ملاءمة للعيش وأكثر استدامة من الناحية الاجتماعية. وينطوي ذلك على إدراك أن الحيز المكاني يُعد في آن واحد وسيلة لعلاقات القوة ونتيجة لها (Massey, 2005)، ومن ثم فإن تحقيق العدالة يتطلب إنتاجها وتجسيدها في الحيز المكاني.

العدالة المكانية على أرض الواقع

يجب أن تتصدى الجهود الرامية إلى تعزيز العدالة المكانية لأشكال التفاوت العالمية والمحلية على حد سواء. ففي حين تكافح مدن الجنوب العالمي غالباً لتوفير ظروف معيشية ملائمة لقطاعات واسعة من سكانها، تشهد مدن الشمال العالمي تزايداً في التفاوت الاجتماعي، وظاهرة "الارتقاء العمراني" (gentrification)، والتركز المكاني للفرص (موئل الأمم المتحدة، 2020). وتولّد عمليات الارتقاء العمراني الهيكلي - كتلك الملحوظة في لندن ونيويورك وأمستردام - تحديات اجتماعية جسيمة، تشمل ارتفاع تكاليف السكن بما يفوق القدرة المالية للسكان، وزيادة مسافات التنقل اليومي، وفقير الطاقة، والتشرد الاجتماعي (Can et al., 2024; Lees et al., 2008).

ترتبط العدالة المكانية ارتباطاً وثيقاً بـ "نهج القدرات" الذي طوره أمارتيا سن (Sen, 1985, 2004a, 2004b)؛ إذ يُعرّف هذا النهج العدالة من منظور الحريات الجوهرية للأفراد، أي الفرص الحقيقية المتاحة لهم لعيش حياة يجدون مبرراً لتقديرها وقيمتها. ولا تقتصر "القدرات" على مجرد إتاحة الموارد أو الخدمات، بل تشمل الإمكانات الفعلية التي يمتلكها الناس لتحويل تلك الموارد إلى ممارسات حياتية ذات مغزى، مثل التمتع بالتعليم والصحة وحرية التنقل والأمان. ومن هذا المنظور، تلعب الترتيبات المكانية دوراً حاسماً في تمكين القدرات أو تقييدها؛ نظراً لأن فرص الوصول إلى التعليم والعمل والرعاية الصحية والمساحات العامة وجودة البيئة تتأثر بالجغرافيا والبنية التحتية. وبالتالي، فإن التفاوت في فرص الوصول المكاني يترجم إلى تفاوت في القدرات، مما يشكل فرص الحياة المتاحة للأفراد وقدرتهم على تقرير مصيرهم (Nussbaum, 2000; Sen, 2004b). ولهذا السبب، أصبح قياس العدالة المكانية وتقييمها استناداً إلى

مؤشرات قابلة للقياس وعمليات تقييم تشاركية هدفاً رئيسياً للأبحاث الحالية في جامعة "تي يو دلفت (TU Delft)". كما تُعد العدالة المكانية ركيزة أساسية للاستدامة، التي تتطلب دمج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لضمان قدرة الأجيال القادمة على عيش حياة صحية ومُرضية. فالمدينة المستدامة هي بالضرورة مدينة عادلة؛ لأن الاستدامة التي تفتقر إلى العدالة تؤدي إلى تكريس الامتيازات والإقصاء (Agyeman et al., 2003).

وأخيراً، تُشكل العدالة المكانية شرطاً أساسياً للحياة الديمقراطية. لا تعتمد الديمقراطية على المؤسسات الرسمية أو الآليات الانتخابية فحسب، بل تركز أيضاً على الظروف المادية والمكانية التي تتيح المشاركة؛ إذ يحدد مدى إمكانية الوصول إلى الفضاءات العامة والبنى التحتية والموارد الجماعية من يمكنه الظهور والمداولة والعمل كفاعل سياسي. (Arendt, 1998; Young, 1990) ومن هذا المنطلق، لا ينفصل التنظيم المكاني للمجتمع عن ممارسة المواطنة؛ فعندما يتسم الوصول إلى الحيز الحضري بالتفاوت أو الإقصاء، تصبح المشاركة الديمقراطية ذاتها خاضعة لتراتبية طبقية. ولذا، فإن تحقيق العدالة المكانية يتجاوز مجرد الإنصاف في التوزيع؛ فهو يستلزم ترتيبات مؤسسية وممارسات حوكمة تضمن تكافؤ المشاركة (Fraser, 2000) وتعترف بالممارسات المكانية المتنوعة بوصفها أشكالاً مشروعة للانخراط المدني (Miraftab, 2009).

إن الديمقراطية التي تفتقر إلى العدالة تخاطر بالتحول إلى مجرد شكل إجرائي مفرغ من مضمونه، ومقصود على أولئك الذين يتمتعون بالفعل بمزايا الموقع الجغرافي والامتيازات الاجتماعية. وفي المقابل، فإن العدالة المكانية التي تغيب عنها الديمقراطية تنطوي على خطر إعادة إنتاج أشكال من الحوكمة الأبوية بدلاً من تحقيق تحول تحرري. وعليه، فإن المدينة الديمقراطية بحق هي تلك التي تتعزز فيها الترتيبات المكانية، والهياكل المؤسسية، والقدرات المدنية بشكل متبادل، لضمان قدرة جميع السكان على المشاركة في تشكيل المساحات التي يعيشون فيها. كما توفر هذه المدينة الشروط المسبقة للاستدامة؛ وهي استدامة لا تُفهم مجرد فهم كفاءة بيئية أو مرونة اقتصادية، بل كقدرة المجتمعات المستمرة على إعادة إنتاج الحياة في ظل ظروف تكفل العدالة والكرامة والتوازن البيئي (Agyeman et al., 2003; Davoudi et al., 2012). ومن هذا المنظور، نجد أن العدالة المكانية والديمقراطية والاستدامة عناصر متلازمة ومكوّنة لبعضها البعض؛ إذ يعتمد كل منها على الآخر لتحقيق التطلعات الجماعية نحو مستقبل حضري عادل وشامل وقابل للاستمرار.

يتطلب هذا الأمر رؤية لإحداث تحول جذري في كيفية تخطيط المدن وإدارتها والعيش فيها؛ رؤية تتجاوز الإدارة التكنوقراطية نحو إعادة تصور جماعي للحياة الحضرية بكونها مشروعاً أخلاقياً وسياسياً مشتركاً. ويستلزم هذا التحول مواجهة أنظمة الامتياز الراسخة، وإعادة الاعتبار للمعارف المهمشة، وتصميم مؤسسات قادرة على تعزيز التضامن رغم الاختلافات. كما ينطوي على استعادة "الحق في المدينة"، ليس بوصفه مجرد مطلب للوصول إلى الموارد الحضرية، بل كحق في المشاركة في الصياغة وإعادة الصياغة المستمرة للمساحة الحضرية ذاتها. وبهذا المعنى، تصبح العدالة المكانية أداةً للتشخيص وفقاً للتحول في آن واحد؛ فهي تكشف عن أوجه عدم المساواة الهيكلية المتجذرة في الحيز المكاني، وفي الوقت نفسه تقدم إطاراً للعمل الديمقراطي والمسؤولية الجماعية. وعليه، فإن المدينة العادلة والمستدامة لا يمكن أن تنشأ من مجرد التصميم أو السياسات وحدها، بل يجب أن تُصاغ وتُنتج بشكل مشترك من خلال الممارسات اليومية القائمة على الرعاية والمقاومة والخيال، والتي تعيد الربط بين الأبعاد المكانية والاجتماعية والبيئية سعياً نحو مستقبل حضري مشترك.